

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه
أجمعين

صاحبَ السمو السيد الدكتور أدهم بن تركي آل سعيد الموقر
المكرمون، أصحاب السعادة
رؤساء مؤسسات القطاعين العام والخاص
الضيوف الكرام

أحييكم بتحية ملؤها الأمل ووقودها العمل، فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،
وأهلاً بكم في هذا اللقاء السنوي المتجدد بحضوركم الكريم فكراً وعلماً
ومعرفة، هذا اللقاء الذي يحمل مضمونه تطلعاتكم إلى مستقبل مزدهر لوطننا
الغالي عمان، وفي نهج رؤية عمان ٢٠٤٠ ونهضتها المتجددة الطموحة.

الأخوة والأخوات

في ظل التطورات الاقتصادية العالمية أو ما اصطلح على تسميته بـ "الاقتصاد
الجديد"، تعمل السلطنة وبإشراف مباشر من لدن المقام السامي لمولانا حضرة
صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق - حفظه الله ورعاه - وتحت مظلة
رؤية عُمان 2040، على تحديث توجهها الاقتصادي للتركيز بشكل أكبر على
القطاعات الصناعية، بما يعزز من التنمية الاقتصادية والقدرة التنافسية.

ومع المضي نحو التعافي من آثار جائحة كوفيد-19 بمشيئة الله، نشهد نموا تدريجيا للاقتصاد العالمي. مع ذلك، لا زالت سلاسل التوريد في العالم تواجه تحديات جمة أدت الى شح في البضائع والخدمات وارتفاع في الأسعار. نتيجة لذلك، لا تبدو معالم التعافي متساوية في مختلف القطاعات والدول. وبينما نقرب من الربع الأخير لهذا العام، نتأمل أن نشهد نموا اقتصاديا أكثر استدامة وتجانسا في العام المقبل.

مثل هذه الأزمات ما هي الا محفز قوي لنسعى جميعا الى النهوض بالاقتصاد الصناعي في السلطنة ليكون عالي التنافسية وقابلا للتصدي لأي تحديات في المستقبل.

في هذا الإطار، سأستعرض معكم اليوم تجاربَ مرت بها بعض الدول في مواكبتها للثورة الصناعية الرابعة، ثم أتطرق إلى القطاع الصناعي في عُمان وبعض ما نحتاجُ فعله لتعزيز حضورنا على الخارطة الاقتصادية للعالم.

إن التسارع الهائل في دورية الثورات الصناعية بات حقيقةً راسخة. فمنذ القرن الثامن عشر، تواصلت الثورات الصناعية قرناً تلو الآخر، وصولاً الى

الثورة الصناعية الرابعة لتقود النمو عبر التقنيات الحديثة مثل الهواتف الذكية والتجارة الإلكترونية والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحيوية والروبوتات وإنترنت الأشياء وشبكة الجيل الخامس.

من الواضح أن الثورة الصناعية الرابعة تنطلق مثل الإعصار لتعيد تشكيل الصناعات والمجتمعات من حولها. في ضوء هذه التطورات المتسارعة، نحن بحاجة إلى تقييم دقيق لموقعنا على المنحنى الصناعي، وكيفية معالجة الفجوات الرئيسية وأفضل السبل للاستفادة من نقاط القوة لدينا.

وفيما نعمل على تنفيذ الاستراتيجية الصناعية، فإنه من المهم أن ندرك أن التحولات الصناعية لا تحدث بخطوة واحدة.

فعندما نستعرض مثلاً تجربة كوريا الجنوبية التي انطلقت في تحوّلها الصناعي في أوائل الستينات، بقاعدة صناعية صغيرة ورأس مال وتكنولوجيا متواضعين، نجد أن حكومة كوريا الجنوبية قامت في المرحلة الأولى بتشجيع الصناعات الثقيلة. كما فرضت متطلبات تدريب مهني صارمة على القطاع الخاص لزيادة العمالة الماهرة، واجتذبت رؤوس أموال أجنبية، وقدمت حوافز ضريبية للمصدرين. ومع تواصل التطور الصناعي عبر العقود اللاحقة، قام

المصنعون في كوريا الجنوبية بتحول كبير في القدرة الإنتاجية نحو الصناعات عالية التقنية، وصولاً الى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حين أصبحت منتجات تكنولوجيا المعلومات والسيارات أكبر صادرات كوريا الجنوبية، مما جعلها واحدة من أكثر الدول الصناعية تقدماً وتمكناً في مجال التكنولوجيا.

نتيجة لهذا التطور والتقدم الصناعي المنظم والمخطط له جيداً، ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كوريا الجنوبية من مستوى متدني عند 79 دولاراً أمريكياً في عام 1960م وصولاً إلى 32,000 دولارٍ أمريكي في عام 2020م.

ولكن ماذا عن عُمان؟

ما هو وضع الصناعة العُمانية حالياً وما هي المبادرات التي يمكن أن تعزز من نمو هذا القطاع؟

يُقدَّرُ النشاطُ الصناعيُّ الحاليُّ في السلطنةِ بـ 5.7 مليارِ ريالِ عماني، مُشكِّلاً ما نسبتهُ 19% من إجمالي الناتج المحلي الذي يُقدَّرُ بـ 30 مليارِ ريالِ عماني.

وَضِمْنَ الْقِطَاعِ الصَّنَاعِيِّ، تُقَدَّرُ قِيَمَةُ الصَّنَاعَاتِ التَّحْوِيلِيَّةِ بِ 3 مِلياراتِ رِيالٍ عُمَانِيٍّ، وَتَسَاهِمُ بِ 10% مِنْ النَّاتِجِ المَحَلِّيِّ الإِجْمَالِيِّ فِيما تُوظَّفُ 230 أَلْفَ شَخْصٍ. تَتَرَكِّزُ المُنْتِجَاتُ الرِّئِيسِيَّةُ لِهَذَا القِطَاعِ فِي المِعادِنِ الأَساسِيَّةِ، وَالمِوادِّ الإِنشائِيَّةِ، وَالمُنْتِجَاتِ البِتْرُولِيَّةِ المِكرَرَةِ، وَالمِوادِّ الكِيميائيَّةِ الأَساسِيَّةِ، حَيْثُ تَمَثِّلُ هَذِهِ المُنْتِجَاتُ ما يَقرِبُ 65% مِنْ إِجْماليِّ النَّاتِجِ الصَّنَاعِيِّ لِلبِلاَدِ.

عَلَى صَعِيدِ النَّمُو، حَقَّقَ القِطَاعُ الصَّنَاعِيُّ نَمُوًّا مُضْطَرِّدًا بِمُتَوَسِّطِ سَنَوِيٍّ يَقدِرُ بِ 10% خِلالَ الفِترَةِ مِنْ عَامِ 2000م إِلى عَامِ 2016م، مَدْعُومًا بِانْطِلاقِ عِدَدِ مِنَ المِشارِيعِ الصَّنَاعِيَّةِ الضَّخْمَةِ. لَكِنَ بَعْدَ عَامِ 2016م، شَهِدَ القِطَاعُ تَباطُؤًا مَلحُوظًا بِسَبَبِ الانْخِفاضِ فِي أَسعارِ النَظْمِ. كَما يَمُرُّ هَذَا القِطَاعُ حاليًّا بِتَحديَّاتٍ جَمَّةٍ بَعْدَ تَخْفِيزِ الدَعْمِ عَنِ الكَهْرِباءِ وَالغازِ اللِّذِينَ يَعدانِ مِنَ المِصادرِ الأَساسِيَّةِ لِلطَّاقَةِ.

مِنْ جِانِبِ آخَرَ، تَتأَثَّرُ وَتَثيرُ نَمُوُّ القِطَاعِ الصَّنَاعِيِّ بِانْخِفاضِ الطَّلَبِ عَلى مِنتِجَاتِهِ الصَّنَاعِيَّةِ، كَما أَنَّ مِنتِجَاتِهِ ذاتِ القِيَمَةِ المِضَافَةِ المُنخَفِضَةِ وَهُوَامِشِ الرِّبْحِ المِحدُودَةِ عَرَضَةً لِتَقَلُّباتِ الأَسعارِ.

وقد يعزى ضعف القطاع الصناعي أيضاً إلى النموذج الذي يتبعه والمُعتمَد على تقنية منخفضة وعمالة كثيفة وقليلة المهارة، حيث أن الإنتاج السنوي للقطاع الصناعي يقف عند 48,000 دولار أمريكي لكل عامل، وهذا أقل من نصف معدل الإنتاج السنوي للعامل في دولة قطر مثلاً والذي يبلغ 109,000 دولار أمريكي، أو المملكة العربية السعودية بمعدل 106,000 دولار أمريكي.

كما يبدو أن الإنفاق المنخفض على البحث والتطوير هو أحد العوائق الرئيسية التي تحول دون تحقيق التقدم التكنولوجي في القطاع الصناعي، حيث لا يتجاوز الاستثمار في البحث والتطوير في السلطنة 0.2% من الناتج المحلي الإجمالي، فيما يصل إلى 1.3% في الإمارات، و 2% في سنغافورة، و 2.7% في الولايات المتحدة الأمريكية.

ومع إدراكنا لهذه التحديات الرئيسية، مازلنا على يقين بأن القطاع الصناعي هو أحد أهم دعائم خطة التنويع الاقتصادي، لذلك علينا العمل معاً لتسخير ما تمتاز به السلطنة من استقرار سياسي، وبيئة جاذبة للاستثمارات، وموقع

جغرافي مثالي، وموارد طبيعية، وبنية أساسية حديثة، لتحقيق الاستفادة المثلى مما يمكن تحقيقه.

لقد حددت وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار أهدافاً جريئة في خطتها الاستراتيجية الصناعية 2040، ومنها زيادة حجم قطاع الصناعة من 3 مليار ريال عُمانى في عام 2020م، إلى 20 مليار ريال عمانى بحلول عام 2040م.

من جانب آخر نجد أن هناك العديد من المبادرات البارزة التي ستساهم في تعزيز أداء القطاع الصناعي في المستقبل مثل مجمع لوى للصناعات البلاستيكية، وهو مجمع بتروكيماويات متطور بقيمة 6.7 مليار دولار أمريكي، ومصفاة الدقم بطاقة استيعابية تبلغ 230 ألف برميل من النفط الخام يومياً.

الحضور الكريم

أود التطرق اليوم أيضاً الى مفهوم الصناعات التخصصية أو ما يطلق عليه باللغة الإنجليزية "Industrial Super-Highways"، والذي يعتمد على التركيز على عدد من الصناعات المنتقاة بعناية والاستثمار فيها بكثافة وبناء

القدرات البشرية والتكنولوجية وإيجاد مزايا تنافسية مستدامة. الهدف من هذا النهج هو تحويل هذه الصناعات التخصصية إلى محركات توليد لفرص العمل وللتنمية الاقتصادية للبلاد.

عادة ما تُستلهم قصص النجاح الاقتصادي - ضمن مفهوم الصناعات التخصصية - من دول صناعية كبرى مثل الصين وكوريا الجنوبية وفيتنام، إلا أنني أريد اليوم أن أستعرض مثلاً مختلفاً نوعاً ما وهو صناعة الملابس في بنجلاديش. الفكرة هنا تتلخص في "دراسة حالة" تشرح كيف نجحت دولة مثل بنجلاديش - تُعد من أقل البلدان نمواً - في بناء صناعة رائدة عالمياً في قطاع الملابس والمنسوجات الجاهزة خلال 3 عقود فقط. ليس ذلك فحسب، بل استطاعت الاستئثار بهذا القطاع من منافسيها الشديدين مثل الصين وسريلانكا وباكستان وفيتنام.

بدأت صناعة الملابس في بنجلاديش تقريباً من الصفر في عام 1980م، وتمكنت من تحقيق عائدات تصدير تقدر بـ 34 مليار دولار أمريكي في عام 2019م، وهو ما يمثل 84% من صادرات البلاد، و11% من ناتجها المحلي

الإجمالي، على الرغم من استيراد الدولة لـ 98% من احتياجاتها السنوية من القطن.

برزت بنجلاديش في المرتبة الثانية عالمياً بعد الصين كأكبر مصدر للملابس الجاهزة لعلامات تجارية عالمية. حوالي 60% من عقود التصدير هي مع مشتريين من الاتحاد الأوروبي و30% مع مشتريين من الولايات المتحدة وكندا، و10% من دول أخرى. ومن خلال أكثر من 4,500 مصنع ملابس موزعين في جميع أنحاء البلاد، توظف هذه الصناعة بشكل مباشر حوالي 4 ملايين شخص، كما يستفيد 20 مليون شخص بشكل غير مباشر من هذه الأنشطة.

على مدى الثلاثة عقود الماضية، أدت عوامل مختلفة إلى تقدم بنجلاديش الملحوظ في صناعة الملابس. فمثلاً، يساهم المستثمرون المحليون بنسبة 95% من إجمالي الاستثمارات في هذه الصناعة. ومما ساعد على ذلك هو تنفيذ الحكومة لسياسات داعمة للمستثمرين في شكل تخفيضات نقدية وحوافز ضريبية وبنية أساسية قوية، إلى جانب توفير بيئة متكاملة لنمو ودعم

الأعمال. كما تقوم البنوك المحلية والمؤسسات المالية الأخرى بتقديم دعم كبير للقطاع. وبذلك نرى أن باستطاعة الدول بناء صناعات وطنية واسعة النطاق من خلال توظيف العمالة ورأس المال المحليين ونقل المعرفة والتكنولوجيا الملائمة للنهوض بتلك الصناعات.

إذا استمرت صادرات بنجلاديش من الملابس في النمو وفق المستوى الحالي، قد تصل العائدات من الصناعة إلى 100 مليار دولار أمريكي بحلول 2030، مما سيعزز من اقتصادها بشكل كبير جداً.

للتوضيح، فإن تحقيق 100 مليار دولار من العائدات يعادل بيع حوالي 4 ملايين برميل نפט يومياً طوال العام، بسعر حالي يقارب الـ70 دولار للبرميل، وهذا يعادل أكثر من الناتج النفطي للسلطنة والإمارات العربية المتحدة معاً.

لقد أقر صندوق النقد الدولي ومراكز الفكر الرائدة، مثل معهد بروكينجز (Brookings Institution) والمنتدى الاقتصادي العالمي، بأن التحسينات

في العوامل الاجتماعية والاقتصادية ساهمت بشكل كبير في نجاح بنجلاديش
الملحوظ في القطاع الصناعي. وتشمل بعض عوامل النجاح هذه:

- تمكين المرأة لتصبح عضواً منتجاً في المجتمع، حيث تمثل النساء اليوم 80% من القوى العاملة في صناعة الملابس في بنجلاديش
- استثمار الحكومة في جودة التعليم والصحة والأمن الغذائي مما نتج عنه قوى عاملة ذات إنتاجية عالية
- وجود القوى العاملة الماهرة وشبه الماهرة على نطاق واسع
- تكريم أصحاب مصانع الملابس كشخصيات وطنية مهمة لدورهم في توليد فرص العمل وزيادة حجم القطع الوارد من العملات الأجنبية
- نشر قصص النجاح لتحفيز الآخرين على بدء مشاريع تجارية
- بناء بيئة متكاملة ومحفزة وتمكين رواد الأعمال من بدء مشاريعهم
- نشر صناعة الملابس بنظام المجمعات الصناعية وصولاً للقوى النائية

إنني على يقين بأننا إذا قمنا بتطبيق بعض الدروس المستفادة من هذه الحالة
الدراسية، سنستطيع بناء نموذجنا الخاص من "الصناعات التخصصية".

بالإضافة الى عوامل التمكين والتحفيز التي سبق ذكرها، أود أن أعرج سريعاً
على أهمية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نمو القطاع الصناعي
وتعزيز دعائمه.

عالمياً، تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حوالي 90% من الأعمال التجارية، وتوظف أكثر من 50% من القوى العاملة، وتساهم بما يصل إلى 40% من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات الناشئة.

ويلعب قطاع الخدمات المالية، وخصوصاً البنوك وشركات التمويل، دوراً أساسياً في تحقيق التنمية الصناعية من خلال توفير رأس المال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصورة فاعلة. وبالرغم من أن البنوك وشركات التمويل في السلطنة هم من أكبر مزودي رأس المال لهذا القطاع المهم، إلا أن الحاجة مستمرة الى مزيد من الدعم، خصوصاً في ضوء التحديات الناجمة عن جائحة كوفيد-19. فمن خلال قيام قطاع الخدمات المالية بدعم التطور الصناعي والنماء الاقتصادي في السلطنة، تتحقق المنفعة لجميع الأطراف.

الحضور الكريم

لقد حبى الله سبحانه وتعالى عُمان الكثير من الخيرات المادية والبشرية، في الوقت الذي هيا لها من لدنه جل جلاله قيادة واعية تحرص كل الحرص على بناء مستقبل يلبي طموحات أبناء هذه الأرض الطيبة. وإنني على يقين بأنه

وبتعاوننا وعملاً مشتركاً في تحقيق رؤية عمان ٢٠٤٠، لا بد وأن نصل في مساعيها التنموية إلى أرقى المراتب، وفي مصاف الدول المتقدمة عالمياً.

وختاماً، اتقدم بالشكر الجزيل لصاحب السمو السيد الدكتور أدهم بن تركي آل سعيد الموقر على رعايتكم الكريمة للمنتدى. والشكر موصول للمكرم حاتم الطائي وللقائمين على هذا الملتقى، متمنياً أن تكون الساعات القادمة استثماراً ناجحاً لوقتكم الثمين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته